لقاء العمل السنوى السادس

متطلبات التحول المأمول فى مجال الاستثمار

ورقة مقدمة من
الشعبة العامة للمستثمرين باعتماد الغرف التجارية
لواء / أحمد عرفة

متطلبات التحول المأمول فى مجال الاستثمار

مقدمة

لاشك أن ما حققه الاقتصاد المصرى فى السنوات العشر الأخيرة هو بكل مقياسى أمر غير مسبوق سواء من حيث أقامة البنية الاساسية والمدن الصناعية وقواعد الانتاج وتحقيق الانضباط المالى فى اطار سياسة الاصلاح الاقتصادى وتوفير مقومات مواتية لجذب الاستثمارات ومناخ مستقر وبيئة أمنه تحفز على زيادة الانتاج ونمو الاستثمارات . وكان من نتيجة ذلك أن تحقق نتائج لأداء الاقتصاد المصرى أشادت بها الهيئات الدولية ومن أمثلة تلك النتائج تحقيق معدل نمو فى الناتج المالى الاجمالى يكون ٤ ٪ وانخفاض عجز الموازنة لحوالى ١٪ وانخفاض معدل التضخم نحو ٧ ٪

إلا أن التحول المطولب والمأمول لتحقيق معدل نمو متزايد يصل تدريجيا إلى حوالى ١٠٪ ليحقق الارتفاع لمتوسط دخل الفرد الى حوالى ٣٠٠٠ دولار سنويا (بدلا من ١٢٠٠ دولار) يتطلب حجم استثمارات لا يقل عن ١٠٠ مليار سنويا . كما أن المشروعات القومية الكبرى والتى تمثل التحول المحورى فى حياة المصريين فى توشكى وجنوب الوادى وسيناء ، وتوسيع رحاب التنمية وتوفير فرص العمل الكافية يجعل طموحاتنا فى مجال تنمية الاستثمارات اكبر مما حققناه – رغم عظم ما تحقق – وتطرح تلك الورقة بعض المحاور لرؤية السياسة العامة للمستثمرين حول السياسات والآليات التى يمكن أن تسمح بجذب فريد من الاستثمارات اللازمة والمطلوبه .

محاور للنقاش

اننا نطرح على لقاء العمل السنوى السادس للجنة الشئون الاقتصادية والمالية محاور للنقاش نفضل صياغتها فى الاسئلة التالية .

(١) هل من المناسب الغاء اعفاء التوسعات بالنسبة للمشروعات الاستثمارية من الضريبة ، هذا الاعفاء الذى حرصت عليه قوانين الاستثما السابقة (٤٣ ، ٢٣٠) وأغفله مشروع ضمانات وحوافز الاستثمار الأخير.

وهل من حيث الحدوى الاقتصادى يكون من الأفضل اقامة مشروع جديد للتمتع بالاعفاءات فيما يعنى مزيد من الحاجة الى الأمراض وارتفاع بالتكلفة الاستثمارية ام توفير نفس الاعفاء للمشروعات التى تريد التوسع فى اطار المساحة المملوكة لها .

(٢) هل من الملائم فى مرحلة التحول الغاء هيئة الاستثمار وترك أمر الاستثمار وللمستثمرين لمكاتب الاستثمار فى المحافظات ام أن الأنسب تطوير الهيئة لمواجهة متطلبات مرحلة التحول .

(٣) هل التفرقة بين المشروعات المختلفة فى أسعار الطاقة أمر ملائم لمرحلة التحول أم تفيض الأمر عدم التمييز فى تلك الاسعار بغض النظر عن طبيعة ملكية المشروع (عام – خاص – تعاونى) أو شكلة القانونى.

(٤) هل راعى مشروع ضمانات وحوافز الاستثمار توفير متطلبات تشجيع المشروعات والشركات على استيعاب مزيد من العمالة واجراء التحديث والتطوير الانتاجى والتكنولوجى بالقدر الكافى وهل شجع تلك الوحدات الاقتصادية على توفير المقترحات اللازمة للاشتراطات البيئية والتى سوف يكون لها مفعولها البالغ خلال مرحلة التحول بالنسبة لتصدير المنتجات المصرية للاسواق الخارجية .

(٥) هل من الملائم المساواة بين المشروعات الصناعية وغيرها من المشروعات فى الحوافز رغم ما

تنطوى عليه المشروعات الصناعية من مخاطر اكبر .

(٦) هل من المقبول أن تعفى مشروعات الشباب الممولة من الصندوق الاجتماعى عشر سنوات من الضرائب ولاتعفى المشروعات المماثلة للشباب التى يعتبرونها على موارده ومدخراته أو يلجأ الى الاقتراض من غير الصندوق الاجتماعى لتمويلها .

(٧) هل يشجع مشروع قانون ضمانات وحوافز الاستثمار على اقامة الكيانات الاقتصادية الكبرى التى تقوى على المنافسة فى عالم يتحول الى تشجيع مثل تلك الكيانات لما تحققه من قيمة مضافة اكبر ومردود أعلى على الاقتصاد القومى .

(٨) هل تعتبر أسعار الأراضى فى الاستثمار الصناعى والأنتاجى ملائمة لتوسيع رحاب التنمية وجذب الاستثمارات الكافية .

(٩) هل أصبح من الملائم فى مرحلة التحول الاستمرار ضريبة مبيعات على المعدات والأصول الرأسمالية المستخدمة فى العملية الأنتاجية .

(١٠) هل السياسات المالية والنقدية التى من شأنها أن تكدس الانكماش فى السوق المحلى يمكنها أن تسمح بالتوسع فى الانتاج وتنمية الاستثمارات .

الحزب الوطنى الديمقراطى
الأمانة العامة
لجنة الشئون الاقتصادية والمالية

لقاء العمل السنوى السادس

الاقتصاد المصرى نمرا من النمور الاقتصادية
فى اوائل القرن الحادى والعشرين

ورقة مقدمة من
بنك القاهرة

الاقتصاد المصرى نمرا من النمور الاقتصادية
فى اوائل القرن الحادى والعشرين

مقدمة :

تسعى مصر دائما لترسيخ وتأكيد مكانتها على المستوى الاقليمى والعالمى من الناحية السياسية والاقتصادية ، ولذا سعت مصر إلى وضع برنامج اقتصادى يعتبر بمثابة صحوة كبرى للانطلاقة للقرن الحادى والعشرين حيث استطاعت مصر خلال فترة وجيزة تحقيق نتائج ايجابية تعتبر انجاز بكل المقاييس ونموذج يحتذى به .

ونستعرض فى هذا البحث أهم الانجازات المصرية المحققة فى سبيل دخولها القرن الحادى والعشرين وذلك من خلال ثلاث مباحث :

المبحث الأول : مصر والتخطيط للقرن الحادى والعشرين .

المبحث الثانى : اهتمام الدولة بالمشاريع القومية .

المبحث الثالث : مصر والانفتاح على العالم الخارجى .

المبحث الأول :
مصر والتخطيط للقرن الحادى والعشرين .

منذ بداية عقد الثمانينات ومصر تأخذ على عاتقها عبء التنمية الاقتصادية الشاملة للأقتصاد المصرى فى كافة قطاعاته وفى سبيلها لذلك قامت مصر بأعداد البيئة الاقتصادية والتشريعية اللازمة لاعادة بناء اقتصادها وبالفعل فقد ركزت فى الخطتين الخمسيتين الأولى والثانية على زيادة الانفاق فى مجال البنية الاساسية لأقامة نهضة اقتصادية ثم جاءت الخطة الخمسية الثالثة وجاء معها التوقيع على الاتفاق بين مصر وصندوق النقد الدولى على برنامج للاصلاح الاقتصادى وكانت بداية جديدة لمرحلة الانطلاق الاقتصادى وكان من أهم ملامح هذه المرحلة هو الاتجاه نحو أعادة هيكلة القطاع العام والتحول من النظام الاشتراكى إلى النظام الحر الذى يعتمد على اليات السوق وكان الاتجاه العالم لسياسة التحول والاخذ بنظام خصخصة شركات القطاع العام وأعادة الحياه إلى بورصة الاوراق المالية المصرية وتشجيع القطاع الخاص الوطنى والعربى والاجنبى على الاستثمار فى مصر من خلال تهيئة المناخ الاستثمارى المناسب ، وذلك لأعداد مصر للانطلاق للقرن الحادى والعشرين كأحد الاقتصاديات الواعدة .

هذا وسوف نتناول أهم هذه الاجراءات والنتائج المحققة من خلالها فيما يلى :

أولاً : الاتجاه نحو الخصخصة وتشجيع سوق المال المصرى :

لكى تستمر الدولة فى القيام بواجبها بتوفير الخدمات الاجتماعية المختلفة للمواطنين من مرافق وتعليم وصحة وثقافة وأعلام دون أن يترتب على ذلك أعباء جديدة على المواطنين فأن الامر كان يقتضى التخفيف من متطلبات قطاع الأعمال العام فيما يتعلق بالمشروعات التى يمكن للقطاع الخاص القيام بها وزيادة الاستثمار ودفع عجلة الانتاج والتخلص من القروض وأعبائها ورفعها عن كاهل الدولة لدعم الموازنة العامة ويتم فى هذا المجال ما يأتى :

- سرعة تحريك الاستثمارات فى مختلف القطاعات والانشطة السلعية والخدمية للتخفيف عن الحكومة.

- الارتفاع بكفاءة تشغيل المشروعات القائمة لتحقيق عوائد حقيقية من الاستثمارات القومية والارتفاع بالتكنولوجيات المستخدمة .
- توسيع قاعدة الملكية فى مختلف الشركات المشتركة والعامة وفتح أوعية ومجالات جديدة لجذب المدخرات القومية وتعميم الشعور بالمشاركة فى ملكية القواعد الانتاجية والارتفاع بكفاءة الانتاج

- تنشيط سوق الاوراق المالية وزيادة فاعليتها بما يتيح المزيد من الادوات الادخارية فى المجتمع.
- اتاحة قدر متزايد من فرص العمل المنتج بما يسمح بالاسهام فى امتصاص قوة العمل الجديدة والسحب من الارصدة القائمة .

وتسير عمليات الخصخصة على النحو التالى استكمالا للخطوات التى تم اتخاذها فى هذا البيل :

- طرح مساهمات شركات وبنوك القطاع العام فى الشركات والبنوك المشتركة والخاصة للبيع وتعتبرسياسة توسيع قاعدة الملكية فى النشاط الاقتصادى أحد المحاور الرئيسية فى برنامج الحكومة للتصحيح الهيكلى وهى تستهدف تصحيح الاوضاع الفنية والاقتصادية والمالية لشركات قطاع الأعمال العام لتحسين أوضاعها وربحيتها وتمشيا مع هذه السياسة تتخذ الشركات القابضة بقطاع الأعمال العام بالتنسيق مع البنوك الاجراءات المناسبة لطرح دفعات متوازنة من أسهم الشركات التابعة للاكتتاب العام وتوسيعا لقاعدة الملكية لتوفير التمويل اللازم لتصحيح الهياكل التمويلية ولاعادة تأهيل وتحديث هياكل الانتاج ولتقليل إعتماد قطاع الأعمال العام على القطاع المصرفى فى توفير اللازم لرأسماله المستثمر ،

ولتنشيط سوق المال ولكى تلعب الاسهم دورا رئيسيا إلى جانب أذون الخزانة والسندات الحكومية فى امتصاص فائض السيولة وتوجيهها نحو تنمية الناتج القومى ، وفى اجتذاب رؤوس الاموال ومدخرات العاملين المصريين بالخارج دعما لمركز ميزان المدفوعات وتحقيقا لاستقرار أسعار الصرف وتحجيما لمعدلات التضخم .

وجدير بالذكر أن الاهداف المرجوه من قطاع الأعمال العام مع توسيع قاعدة الملكية فيه لاتقتصر على حجم وكفاءة الانتاج أنما تمتد إلى التوظيف من خلال ما تتيحه هذه الوحدات من فرص عمل منتجه والارتقاء بمستويات المعيشة من خلال تصحيح نظم الاجور والحوافز للمشتغلين بالقطاع .

ويتضح من خلال برنامج الخصخصة أن الدولة تعمل جاهدة على التحول نحو اليات السوق والعمل بمفهوم القطاع الخاص فى ادارة الانشطة الاقتصادية وهو ما يتطلبه المرحلة المقبلة من استعدادات لمواجهة القرن الحادى والعشرين . وفى ظل هذا التواجة لسياسات الدولة كان ولابد من اعادة النشاط إلى بورصة الاوراق المالية المصرية والتى تعتبر من أقدم البورصات على مستوى العالم والتى توقف النشاط فيها منذ فترة طويلة الا أنه فى ضوء اتباع الدولة لسياسة الاصلاح الاقتصادى وتبنى سياسة الخصخصة كان لابد من الاهتمام مرة أخرى بتنشيط سوق المال المصرى وصدر فى هذا الشأن قانون سوق المالى رقم ٩٥ لسنة ١٩٩٢ ومنذ تلك الفترة وسوق المال المصرية أخذه فى النمو المطرد عام عبد الأخر. وزصبحت البورصة المصرية عالم واسع من فرص الاستثمار الناجحة ويؤكد ذلك الطفرات التى حدثت فى حجم وكمية التداول وعدد العمليات والشركات المتداولة وقيمة اصدارات الأسهم والسندات فى البورصة المصرية خلال الفترة من ١٩٩٢ إلى ١٩٩٦. ذلك حيث بلغ حجم التداول خلال الفترة من يناير حتى أغسطس ١٩٩٤ مبلغ ٥ر١٣٥٤ مليون جنيه بزيادة قدرها ٩٨ر٢٩٣٪ عن نفس الفترة من عام ١٩٩٣ ، كما تحقق أكبر حجم للتداول فى عام ١٩٩٦ حيث بلغ ٨ر٥١١٣ مليون جنيه وعلى الرغم من انخفاض حجم التداول على الشركات المقيدة بنسبة ١ر٤٦٪ خلال الفترة من يناير / يوليو ٩٣ عنها لعام ١٩٩٢ الا أنها سجلت زيادة قدرها ٦٦ر٧٥٪ عام ١٩٩٦ عنها فى عام ١٩٩٥ حيث بلغ حجم التداول على هذه الشركات ٣٨٦٩ مليون جنيه عام ١٩٩٦ .

هذا وهناك اتجاه مطرد نحو زيادة عدد الشركات المتداولة خلال الفترة يناير - أغسطس حيث بلغت ٢٨٠ شركة عام ٩٦ مقابل ١٧٣ شركة عام ١٩٩٣ .

كما زاد إجمالى اصدارات الاسهم والسندات خلال الفترة يناير - أغسطس من العام الحالى ١٩٩٦ حيث زادت بنسبة ١٤ر٢٨٪ عن نفس الفترة من عام ١٩٩٥ حيث بلغت ١١١٤ مليون جنيه عام ٩٦ مقابل ٨٦٩٧ مليون جنيه عام ٩٥ وتحتوى على ٣٠٧٠ مليون جنيه سندات لعام ٩٥ ، وباستبعادها هذا الرقم عام ٩٥ نجد أن الاصدارات الجديدة للشركات (تأسيس أو زيادة قد أرتفعت من ٥٦٢٧ رلى ٩٨٧٦ مليون جنيه عام ٩٦ وذلك باستبعاد الاصدارات من السندات وقدرها ١٢٦٨ مليون جنيه عام ٩٦) .

وعلى الرغم من هذه التطورات الايجابية فى سوق المال المصرى إلا أن القائمين على العمل بها مازالو يبحثون عن مزيد من التطور والتقدم لتصبح سوق المال المصرى أحد الاسواق المالية المتقدمة على مستوى العالم حيث أن النظام الجديد للحفظ المركزى والتسوية هو بمثابة نقله حقيقية لسوق المال ونهاية المطاف فى استكمال البنية الاساسية لسوق المال بما يتناسب مع انفتاح البورصة المصرية على العالم ودخولها المجال الاقليمى والعالمى حيث بلغ حجم تداول العرب والاجانب فى الاوراق المالية المصرية فى الفترة من ابريل إلى أكتوبر ١٩٩٦ حوالى ٣٩٨ر١ مليار جنيه أى حوالى ٤١١ مليون دولار أى زن تعاملات الاجانب كأستثمار غير مباشر فى البورصة فى ٦ شهور يوازى الاستثمارات المباشرة التى دخلت مصر على مدى العام الماضى كله .

وكنتيجة لذلك فان مؤسسة التمويل الدولية بدأت بالفعل فى نشر بيانات عن نشاط البورصة المصرية فى اطار الرقم القياسى العالمى وذلك اعتبار من بيانات التداول لشهر سبتمبر الماضى ويأتى ذلك تمهيدا لدخول مصر فى مؤشر الاستثمار الذى تصدره الموسسة وهو ما يعنى التدفق الفورى لاستثمارات جديدة من مجمع المدخرات العالمية للاستثمارات فى مصر .

هذا وفى اطار الانفتاح على الاسواق الاقليمية فقد تم الاتفاق على الاسس الفنية للتعاون والربط بين بورصات كل من مصر والكويت ولبنان وهناك أيضا اتفاقية للتعاون بين بورصة مصر وتونس جارى مناقشتها بالاضافة إلى الانفتاح على العالم الخارجى من خلال دراسة توقيع بعض الاتفاقيات للتعاون بين كل من بورصة مصر وكوريا الجنوبية وكذلك التعاون مع البورصة الايطالية .

هذا ويتوقع العاملون بسوق المال المصرية أن يرتفع عدد العمليات المنفذة فى البورصة فى الفترة القادمة فى ظل وجود مؤشرات قوية على زيادة الاستثمارات الاجنبية والمحلية بالبورصة هذا فضلا عن استثمارات صناديق الاستثمار العالمية فى البورصة المصرية بالاضافة إلى تأسيس ٣ صناديق استثمار قطرية مؤخرا فى الخارج للاستثمار فى البورصة المصرية بمدخرات من الخارج بلغ حجمها ١٤٦ مليون دولار ومن المتوقع أن ترتفع إلى ٢٠٠ مليون دولار . وهذه الصناديق مقيدة اسهمها الأول فى بورصة لندن والثانى ايرلندا والثالث فى لوكسمبرج .

وهذا خير دليل على أن سوق المال المصرى أصبح مهيا من النواحى الفنية والهيكلية لدخول القرن الحادى والعشرين كأحد أهم الاسواق المالية الناهضة والواعدة .

ثانيا :تشجيع القطاع الخاص والاندماج فى اليات السوق:

تعمل الدولة منذ بداية عملية الاصلاح الاقتصادى على تقليص دورها فى العملية الانتاجية وزياد دور القطاع الخاص فيها وذلك من خلال العمل على بيع الشركات العامة للأفراد والمستثمرين وكذلك العمل على جذب رؤوس الأموال الخاصة للاستثمار فى مصر بل من خلال تطوير النظم والتشريعات الخاصة بمناخ الاستثمار الذى يجذب رأس المال الخاص للاستثمار فى مصر ويعتبر القطاع الخاص حاليا فى مصر هو الامل فى التنمية حيث يقتصر دور الدولة على تقديم الاراضى مجهزة بالمرافق وعلى القطاع الخاص اقامة مشاريعة بدون موافقة من الهيئة العامة للاستثمار بدون حد أقصى لرأس

المال وكذلك اتاحة الاراضى بالمرافق بدون مقابل حتى بداية الانتاج وكذلك السماح للقطاع الخاص بالدخول فى مشاريع البنية الاساسية وهو ما كان مقصور على الدولة فقط .

هذا وقد زاد دور القطاع الخاص وزادت مساهمته فى الاستثمارات الكلية خلال الـ ١٤ عام من نحو ٢٠٪ قبل عام ٨٢/٨١ إلى نحو ٤٩٪ فى عام ٩٦/٩٥ وتغيرت مسارات العمل فى كل من الجهاز الحكومى وقطاع الأعمال العام والخاص بحيث الدولة تهتم الدولة أساسا بأنشطة البنية الاساسية تاركة للقطاع الخاص المجال فسيحا لزيادة الانتاج السلعى والخدمى وتجويده والمنافسة فى تسويقه محليا وخارجيا .

هذا وقد زاد انتاج القطاع الخاص من ١٢٩ر٨ مليار جنيه إلى ١٥٦ر٧ مليار جنيه ٢٠ر٧٪ وذلك خلال الاربع سنوات الماضية ٩٢/٩١ ، ٩٦/٩٥ .

هذا وتعطى الدولة اهتماما خاصا للقطاع الخاص على اساس أنه سيتحمل عبء التنمية فى مصر فى المرحلة المقبلة وذلك بعد أن صدرت التشريعات والاجراءات التى توفر المناخ المناسب لزيادة استثماراته والتوسع فى أنشطته المتواكبة مع السياسات المالية والنقدية والائتمانية المساعدة والتى كان لها أثرها فى زيادة حجم ما تم استثماره من خلال مشروعاته ، وكان أخر التشريعات التى اصدرتها الدولة لتشجيع القطاع الخاص فى يناير ٩٦ بأصدار بعض القوانين والقرارات بتنظيم قواعد التصرف بالمجان فى الاراضى الصحراوية الجديدة التى تتم فى ظله وتخفيض فئات الضريبة الجمركية على السلع الرأسمالية إلى ١٠٪ وكانت تتراوح بين ٢٠٪ ، ٤٠٪ وكذلك تشكيل لجنة وزارية يشارك فيها القطاع الخاص تختص بفض المنازعات التى تؤثر على فرص الاستثمار ووضع خريطة استثمارية شاملة وقاعدة معلومات للتعرف على فرص الاستثمار فى مصر وتبسيط اجراءات الحصول على التراخيص اللازمة للمشروعات الخاصة والاستثمارات وانشاء مكاتب بالمحافظات لتقديم الخدمات فى جميع مجالات الاستثمار .

هذا بالاضافة إلى أن تشجيع الدولة لانشاء شركات مساهمة لشراء أسهم الشركات العامة المباعة وكذلك تشجيع العمل بنظام BOT فى أعمال البنية الاساسية والمرافق وكذلك تشجيع الشباب على اقامة المشروعات الصغيرة والمتوسطة وكل ذلك يأتى فى اطار تأكيد الدولة لأهمية الدور الذى يقوم به قطاع الأعمال الخاص فى العملية التنموية وفى قدرته على اتاحة فرص عمل جديدة تستوعب مزيد من القوى العاملة .

وفى أطار تشجيع المشروعات الصغيرة فى المدن الجديدة فقد بلغ عدد المشروعات الصناعية التى تم تخصيص مساحات لها بالمجتمعات والمدن الجديدة ٣٧٥٣ مصنعا منها ١٧٠٥ تبدأ الانتاج ومن المستهدف أن يبدأ الانتاج فى ٢٠٠ مصنع أخر فى عام ٩٧/٩٦ ولازال تحت التنفيذ ١٠٦١ مصنع وقد بلغ عدد المشروعات الصناعية التى وافقت عليها الهيئة العامة للاستثمار عام ٩٥/٩٤ حوالى ٦١١ مشروعا تعمل فى معظم الانشطة وبخاصة الانشطة الصناعية والانتاجية .

هذا بالاضافة إلى توطيد العلاقات مع الاتحادات ورجال الأعمال واستمرار التبادل فى الاراء والمشورة بصفة دورية والتعرف بصفة مباشرة على ما يعوق حركة القطاع الخاص فى التنمية وهو ما يؤدى إلى الاستجابة السريعة وأزالة مثل هذه الصعوبات وتحرير حركة الاستثمار من قيوده ، وقد أتضح لنا جليا مدى اقتناع الدولة بأهمية القطاع الخاص ومدى مشاركتها له فى العملية التنموية ما حدث من تعاون ومشاركة فعاله وايجابية فى طرح المشروعات الاستثمارية المستقبلية لمصر من خلال مؤتمر القاهرة الاقتصادى للشرق الاوسط وشمال أفريقيا وما نتج عنه من جذب أنظار العالم ورجال الأعمال الدوليين لأهمية مصر ومدى أهمية القطاع الخاص فى الاقتصاد القومى .

ثالثا : تهيئة مناخ الاستثمار فى مصر لجذب الاستثمارات :

تعمل مصر بكل طاقاتها على جذب مزيد من الاستثمارات الاجنبية والعربية بل والاستثمارات

الخاصة فى مصر وذلك كعلاج للكثير من المشاكل التى يعانى منها الاقتصاد المصرى فكان لابد من زيادة الاستثمارات وتشجيع القطاع الانتاجى على زيادة جودته ومنافسته للاسواق العالمية لعلاج عجز الميزانية ومشكلة البطالة .

من هنا نجد أن الدولة تعمل على جذب المزيد من الاستثمارات الخارجية للعمل فى مصر لما له من اثار اقتصادية هامة وذلك بما يتفق وأهداف الدولة فى التنمية فى المرحلة المقبلة ومن هنا كان تركيز الدولة خلال الخطة الخمسية على انشاء وتدعيم وتحديث البناء الهيكلى الاساسى والقواعد الانتاجية فى كافة الانشطة والمجالات .

وقد قامت الدولة بالتخطيط لجذب الاستثمارات منذ حقبة الثمانينات حتى هذه المرحلة وأن اختلفت تبعية هذه الاستثمارات خلال الخطط الخمسية الثلاثة المنقضية حيث بدأ الاستثمار فى المراحل الاولى بغلبة الاوضاع الحكومية وشبة الحكومية ثم انتهى فى المرحلة الثالثة بغلبية الاستثمار الخاص بالنسبة للمجالات الانتاجية وغلبة الاستثمار العام بالنسبة للمرافق والخدمات الرئيسية وتعمل الدولة حاليا على :

- تركيز الدور الحكومى فى الاستثمار على تطوير وتجديد ورفع كفاءة الخدمات العامة ودعم العمليات المتعلقة بالبنية الاساسية .
- تشجيع الاستثمار المباشر المحلى ومن العاملين بالخارج ومن الدول العربية الصديقة مع تنشيط دور الادخار المحلى فى تمويل واستكمال مكونات الاستثمار وذلك تامينا للتوازن فى تدفقات رأس المال وعوائده فى الاجل الطويل .
- توحيد الاطار العام للقوانين الحاكمة للاستثمار وشاملة القانون الخاص بشركات الاموال وقانون قطاع الأعمال العام والقانون الخاص باستثمار المال العربى والاجنبى واستكمال مراجعة سائر التشريعات المؤثرة على الاستثمار لتوفير المناخ التشريعى المحفز للانطلاق والتقدم فى مراحل النمو الاقتصادى.
- التقدم فى تنفيذ أنظمة متطورة لحوافز الاستثمار واستكمال تبسيط اجراءات انشاء المشروعات على مستوى المحافظات وتبسيط اجراءات الاعفاءات حفزا للقطاع الخاص على القيام بدوره الاستثمارى كاملاً .
- التوسع فى الاعلام عن فرص الاستثمار شاملا اعداد خريطة استثمارية للمحافظات تركز على فرص الاستثمار ومميزاتها الجغرافية والبيئية ومواردها الطبيعية ومواقع الخامات الاولية والصناعات الوسيطة والمشروعات الاستثمارية القائمة والمجالات المتاحة للاستثمار بما يمكن المستثمر من اتخاذ القرار المناسب بتلك المحافظات .
- اشتراك الجهات الممثلة للقطاع الخاص بصورة فعالة فى دراسة واعداد المشروعات الاقتصادية وفى السياسات المتعلقة بالتنمية وفى الفصل فى شكاوى المستثمرين.
- توفير اليات تسمح بتخفيض تكلفة الضمانات التى يتطلبها الاستثمار وتعظيم الاستفادة من المؤسسات الاقليمية والدولية التى تعمل فى هذا المجال .

المبحث الثانى

اهتمام الدولة بالمشاريع القومية

تعمل الدولة بكافة قطاعاتها على وضع استراتيجية بعيدة المدى للنهوض بالاقتصاد المصرى وهى بذلك تعتمد على التخطيط طويل الاجل للمشروعات التنموية محل التنفيذ وذلك بناءا على استراتيجية التوسع الاقليمى واعادة توزيع الاستثمارات والتنمية على جميع أجزاء الجمهورية بحيث تحقق التنمية والتقدم الاقتصادى والاجتماعى والثقافى لسكان الاقاليم المختلفة وتحقيق [illegible]ات الهيكلية الاقليمية

الاقتصادية والاجتماعية التى تمكنها من أظهار قدراتها الكامنة ويمكن ايجاز معالم سياسات التنمية الاقليمية فى النقاط التالية : -

- الوصول إلى أقصى طاقة تنموية للاقليم أو المنطقة أو الجهة موضع اهتمام العملية التخطيطية وذلك فى ضوء الامكانات والمزايا النسبية التى يتمتع بها كل أقليم أو محافظة .
- تحقيق درجة من التقارب بين المناطق الغنية والمتقدمة وبين المناطق الفقيرة والمختلفة وذلك عن طريق تخصيص مزيد من الموارد المالية والبشرية لرفع القدرات الانمائية للمناطق المتخلفة لتحقيق التوازن التنموى بين الاقاليم المختلفة .
- التوطين الامثل للمشروعات فى ضوء الامكانيات المتاحة فى كل منطقة والمزايا التى تتمتع بها فضلا عن تكامل العلاقة بين الاجهزة المتعددة والمسئوله عن حماية التنمية.
- ايجاد نظام للمشروعات فى ضوء الامكانيات المتاحة فى كل منطقة والمزايا التى تتمتع بها فضلا عن تكامل العلاقة بين الاجهزة المتعددة والمسئوله عن حماية التنمية .
- ايجاد نظام للمعلومات يساعد على تطوير العملية التخطيطية عن طريق النزول إلى الوحدات المحلية .
- الحد من تيار الهجرة من الريف إلى الحضر والعمل على تحديث الريف لكى يكون مناطق جذب لا مناطق طرد .
- تشجيع وتنمية عوامل الجذب فى المناطق الجديدة من خلال الحوافز المالية والتشجيعية فى هذه المناطق مثل منح فترات سماح والاعفاءات الضريبية الموقتة للمشروعات الانتاجية التى تتوطن حديثا بها .
- احلال وتجديد وانشاء وتغيير شبكات الخدمات والمرافق العامة .
- اقامة مدن جديدة فى المناطق المتاخمة للوادى أو المناطق الصحراوية لاعادة توزيع سكان المدن المختنقة .
- عمل تخطيط عمرانى للمناطق العشوائية مع العناية بالمناطق الخضراء وزيادتها وتحسين البيئة ونوعية الحياه .
- مراعاة البعد البيئى عند القيام بمشروعات التنمية .

هذا ولقد أخذت الدولة على عاتقها عبء التنمية فبجانب ما خصصته الدولة للاستثمارات الموزعة على الاقاليم المختلفة من خلال خطة ٩٧/٩٦ أعلنت عن قيامها بالعديد من المشاريع القومية طويلة الاجل ومنها المشروع القومى لتنمية سيناء ولقد بدأ تنفيذه من العام الماضى للخطة ٩٦/٩٥ وذلك بتكلفة استثمارية تبلغ ٧٥ مليار جنيه حتى عام ٢٠١٧ ، والمشروع القومى لتنمية جنوب مصر وقد بدء تنفيذه من العام الماضى للخطة ٩٦/٩٥ وبتكلفة استثمارية تبلغ ٢٩٧ مليار جنيه حتى عام ٢٠١٧ .

وقد أعلن أخيرا عن قيامها بتنفيذ مشروع قومى جديد لتنمية شمال الصعيد (يشمل محافظات الجيزة والفيوم وبنى سويف والمنيا) وذلك بتكلفة استثمارية ١٠٠ مليار جنيه.

هذا ومن المنتظر أن يشارك القطاع الخاص بنسبة ٨٠٪ من أجمالى تكاليف المشاريع القومية للتنمية وتهدف هذه المشاريع القومية إلى الاستفادة من كل رقعة على أرض مصر واستغلالها وتنميتها بأفضل صورة ممكنة .

المشروع القومى لتنمية شبه جزيرة سيناء (١٩٩٤-٢٠١٧):

أن سيناء جزء لايتجزأ من أرض مصر وهى تمثل العمق الاستيراتيجى الشرقى للبلاد ، هذا فضلا عما تحتويه أرضها وسطحها من ثروات معدنية وزراعية وسياحية ، ولذلك قامت وزارة التخطيط بالتعاون مع الوزارات المعنية ومحافظتى شمال وجنوب سيناء بوضع المشروع القومى لتعمير سيناء بهدف تحقيق التنمية الشاملة لسيناء .

مذا وتبلغ مساحة شبه جزيرة نحو ٦١ ألف كيلو متر مربع وهو ما يمثل ٦٪ من المساحة الكلية لمصر، وتعتبر سيناء من أهم المناطق فى مصر ، فى ضوء حراستها لقناة السويس ووجود معظم ثروة مصر المعدنية وخاصة البترول فى سيناء هذا بالاضافة إلى أن وجود موانىء نويبع رأس محمد والطور والسويس وبورسعيد والعريش جعل سيناء تتمتع بمزايا عديدة لقربها الاستراتيجى الهام من أهم الأسواق العالمية «العربية والسوق الاوروبية» التى تتيح سهولة تسويق منتجات هذه المنطقة اذا ما أصبحت منطقة انتاجية على غرار مناطق جنوب شرق أسيا .

وتؤكد محاور التنمية الاقتصادية فى سيناء جميعا أنها تستطيع أن تحقق تفوقا اقتصاديا من خلال التنمية الاقتصادية المختلفة زراعيا واقتصاديا وتعدينيا وسياحيا وتجاريا ، ويمثل محور الزراعة مكان الصدارة لاسيما بعد مرور ترعة السلام عبر قناة السويس لرى ٤٠٠ ألف فدان بشمال سيناء وبشئ من التخطيط وتقنين استخدام المياه يمكن الوصول بهذه المساحة لأكثر من ٧٥٠ ألف فدان .

ويهدف المشروع إلى تحقيق التنمية الشاملة لسيناء وهذا الشمول يجمع بين التنمية القطاعية والانتشار السكانى بحيث يتم الجمع بين :

* الكفاءة القصوى فى استخدام الموارد المتاحة (طبيعية – بشرية – مالية) .
* تحقيق أكبر قدر من عدالة التوزيع على كافة أجزاء سيناء .
* تكوين مناطق للتنمية فى شبة الجزيرة على أساس من التنوع والتكامل الانتاجى، وقدرت التكلفة الاستثمارية الكلية للمشروع بنحو ٧٥ مليار جنيه تساهم فى اتاحة نحو ٨٠٠ ألف فرصة عمل واستيطان نحو ٢٫٩ مليون نسمة خلال الفترة من عام ١٩٩٤ إلى ٢٠١٧ .

هذا وقد تم تخصيص مبلغ ١٨٢٨٫٥ مليون جنيه كاستثمارات للمشروع القومى لتنمية سيناء فى خطة الدولة للتنمية فى عامها الرابع ٩٦/٩٥ من الخطة الخمسية الثالثة، كما ادرج لنفس المشروع فى خطة الدولة ٩٧/٩٦ استثمارات تبلغ ٣٫٧ مليار جنيه منها نحو ١٫٧ مليار جنيه للقطاع الحكومى والعام لاستكمال المشروعات التى بدئ فى تنفيذها .

الابعاد الاساسية للتصور الاستراتيجى لتنمية سيناء:

١ – الاستفادة من موقع سيناء المتميز باعتباره مورد أساسى من موارد التنمية خاصة فى ضوء التطور المتوقع للتجارة الدولية مما يشجع على توطين مشروعات التخزين والتجميع واعادة التصدير .
٢ – تطوير النشاط الصناعى على أن يكون الاهتمام موجها لاختيار الصناعات غير الملوثة للبيئة .
٣ – الاهتمام بالتطوير الزراعى فى سيناء على أساس انتاج المحاصيل التى تعتمد على العوامل الطبيعية والتى تتميز بقلة الاحتياجات المائية وبدون المعالجات الكيماوية حتى لاتؤدى إلى تلوث البيئة ومن أمثلتها الاعشاب الطبية والأنواع المتميزة من الخضروات والفاكهة بما يفتح مجالات للتصدير .

استراتيجية المشروع:

تعتمد التنمية الشاملة لسيناء وهياكلها الاقتصادية على:

– المحور التنموى الشمالى والغربى ويضم قطاع العريش وخليج السويس وذلك من خلال القطاعات الفرعية المتمثلة فى السياحة الداخلية و الدولية وتدعيم البنية الاساسية وايجاد مناطق حرة وصناعية وتنمية الانشطة الزراعية والتعدينية .
ب – المحور التنموى الشرقى المتمثل فى قطاع العقبة ويعتمد اساسا على دعم السياحة الدولية .
ج – المحور التنموى الاوسط المتمثل فى قطاع نخل ويشمل اساسا وادى التكنولوجيا ويشمل معاهد متخصصة ومراكز أبحاث خدمات صناعية تعتمد على الانتاج الزراعى .

الاهداف العامة للمشروع:

- تدعيم الانتاج الزراعى لتحقيق الاكتفاء الذاتى الغذائى ودعم الصادرات المصرية ، وتبلغ التكلفة الاستثمارية المقدرة لقطاع الزراعة نحو ١٢ر٣ مليار جنيه حتى عام ٢٠١٧ ومن المستهدف زيادة الرقعة الزراعية بـ ٧٧٢ ألف فدان شاملة المساحات المستهدف زراعتها بعد تنفيذ مشروعات أعالى النيل ٢٥٠ ألف فدان أضافة لما هو قائم .
- دعم قطاع الصناعة والتعدين واستخدام موارد سيناء وجذب الصناعات الصغيرة كثيفة العمالة وتبلغ التكلفة الاستثمارية المقدرة لهذا القطاع بنحو ١٠ مليار جنيه اضافة للدور المنتظر لقطاع البترول فى تنمية سيناء حيث يبلغ الاحتياطى المقدر بها نحو ٢٣٧ مليون برميل من الزيت الخام والغازات .
- دعم السياحة كقطاع حيوى لجذب السياحة الخارجية والداخلية وتقدر التكلفة الاستثمارية لهذا القطاع بنحو ٨ر٢ مليار جنيه حتى عام ٢٠١٧ ويحقق زيادة فى الطاقة الفندقية بنحو ٣٨ ألف غرفة ليصل اجمالى الطاقات الى نحو ٤٣ ألف غرفة .
- تحقيق عناصر الربط والاتصال بين سيناء وبين باقى أجزاء مصر وكذلك العالم الخارجى من خلال وسائل الربط البرى والجوى والسكك الحديدية والبريد والبرق وتدعيم طاقة التخزين بما يحقق تنشيط التجارة الداخلية والخارجية وتقدر استثمارات قطاع النقل والموصلات والتخزين نحو ٦ر٢ مليار جنيه حتى عام ٢٠١٧ .
- تدعيم البنية الاساسية من شبكات مياه وصرف صحى وكهرباء كركيزة للتنمية الصناعية الحديثة والحياة المتطورة تقدر استثمارات قطاعى الكهرباء والمرافق ٦ر١٢ مليار جنيه حتى عام ٢٠١٧ .
- توزيع التنمية القطاعية مكانيا على كافة أجزاء سيناء بما يحقق توزيع ناتج التنمية كذلك بتكلفة استثمارية تقدر ٨ر٢٠ مليار جنيه حتى عام ٢٠١٧ .
- بناء الانسان علميا وصحيا وثقافيا ودينيا مع الاولوية للرعاية الاجتماعية وتقدر استثمارات التنمية البشرية بنحو ٨ر٣ مليار جنيه حتى عام ٢٠١٧ .

المشروع القومى لتنمية جنوب مصر:

يضم جنوب الوادى عشر محافظات هى (الجيزة - الفيوم - بنى سويف - المنيا - أسيوط - سوهاج - قنا - أسوان - الوادى الجديد - البحر الأحمر) وتمثل مساحتها ثلثى مساحة مصر ويقطنها ما يقدر بنحو ٢١ مليون نسمة أو ٦ر٣٦٪ من إجمالى سكان مصر. وتبلغ الاراضى الزراعية بهذه المنطقة ٦ر٢ مليون فدان بنسبة ٣٥٪ من جملة الاراضى الزراعية فى مصر . بالاضافة إلى مايتميز به جنوب الوادى بتوفر ثروات معدنية تمكنه من أحداث طفرة كبيرة فى تنمية الاقتصاد القومى وخاصة تلك الثروات التى تزخر بها محافظات البحر الأحمر وأسوان والوادى الجديد والفيوم والجيزة والمنيا . حيث يتوافر بها كميات كبيرة من المعادن وأهمها الفوسفات والفحم وخام الكروم والمنجنيز والجرانيت والحجر الجيرى النقى والالباستر ورمال الزجاج واحجار الزينة بالاضافة إلى خدمات الطاقة.

كما تتمتع المنطقة بمقومات سياحية متنوعة منها الثقافية والترفيهية والنيلية والصحراوية والعلاجية حيث تزخر بحوالى ٧٠٪ من أثار مصر.

هذا وفى سبيل اهتمام الدولة بمنطقة جنوب مصر فقد اصدر رئيس مجلس الوزراء القرارين رقم ٣٣٩ و٣٨٧ لسنة ١٩٩٥ بأعتبار أسيوط وسوهاج ومدينة الاقصر من المناطق النائية بهدف منح المزيد من التيسيرات للمشروعات السياحية القائمة بها .

وفى هذا الصدد تشير هيئة الاستثمار إلى أن إجمالى عدد المشروعات التى تم انشائها بدون موافقة مسبقه من هيئة الاستثمار على مستوى الجمهورية بلغ ٤٥٧ مشروع عام ٩٤/٩٣ منها ٢٠٥ مشروع فى جنوب الوادى بنسبة ٩ر٤٤٪ من عدد هذه المشروعات.

هذا ويشير توزيع الاستخدامات الاستثمارية بالخطة الخمسية التى ستنتهى فى عام ١٩٩٧ إلى تخصيص نحو ١٦ر٦ مليار لجنوب الوادى بنسبة ٣ر٣٠ ٪ من إجمالى الاستخدامات الاستثمارية البالغة ٥٤ر٧ مليار جنيه .

أهداف استراتيجية التنمية بمنطقة جنوب مصر:

الهدف الاستراتيجى الاكبر لمشروع تنمية جنوب مصر يمكن تحديده فى استيعاب نحو ٦ر٩ مليون نسمه واتاحة ٢ر٨ مليون فرصة عمل حتى عام ٢٠١٧ وذلك بتكلفة استثمارية تقدر بحولى ٢٩٧ مليار جنيه حتى عام ٢٠١٧ .

هذا وقد استهدفت خطة عام ١٩٩٥ / ١٩٩٦ تنفيذ برنامج تطوير وتنمية محافظات جنوب مصر بالاضافة لمدينة الاقصر باستثمارات تقدر بحوالى ١٩١٥ر٦ مليون جنيه وذلك للجهات الحكومية والهيئات العامة كما ادرجت خطة ٩٧/٩٦ لتنية جنوب مصر استثمارات تقدر بنحو ٤ر٤ مليار جنيه منها نحو ٢ مليار جنيه بالقطاع الحكومى والعام لاستكمال ما بدئ فى تنفيذه من مشروعات .

هذا وتقسم هذه المنطقة الاقليمية فى ضوء خصائصها الطبيعية والاقتصادية إلى ثلاث محاور رئيسية وهى : -

- المحور الشرقى ويشمل سهل البحر الاحمر والصحراء الشرقية .
- المحور الاوسط ويشمل محافظات اسيوط وسوهاج وقنا وأسوان ويضم المنطقة الزراعية المحيطة بمجرى النيل والمسطح المائى الكبير لبحيرة السد العالى والاراضى المحيطة بها .
- المحور الغربى ويتكون من الصحراء الغربية وهى تشكل من هضاب شاسعة ومنخفضات كبيرة وترتفع هذه الهضاب من ٣٠٠ إلى ٥٠٠ متر فوق منسوب سطح البحر.

وتتم مراحل التنمية فى جنوب مصر كما يلى :

مرحلة قصيرة المدى:

تشمل الفترة الباقية من الخطة الخمسية الثالثة ٩٧/٩٥ وهى سنتان يتم التركيز خلالها على التجمعات العمرانية القائمة فى محور الوادى والتى تعانى من العديد من المشكلات .

المراحل طويلة المدى للتنمية وتشمل:

المراحل الاولى : من الخطتين ٢٠٠٢/٩٧ ، ٢٠٠٧/٢٠٠٢ ويتم خلالها دفع التنمية خارج الوادى فى المثلث الحدودى وساحل البحر الأحمر والواحات الخارجة .

المرحلة الثانية : وتتداخل مع المرحلة الاولى وتمتد إلى عشر سنوات خلال الخطة الخمسية التالية ٢٠١٢/٢٠٠٢ وتشمل تنمية باقى ساحل البحر الاحمر والواحات الداخلة وواحات الفرافرة .

المرحلة الثالثة : وتمتد على مدى عشر سنوات ايضا وتتداخل مع المرحلة الثانية خلال الخطة الخمسية ٢٠١٢/٢٠٠٧ وتستمر خلال الخطة الخمسية ٢٠١٢ / ٢٠١٧ حيث يتم التركيز خلالها على تنمية منطقة بحيرة السد العالى ومنطقة شرق العوينات وحاور الربط العرضية بين مناطق التنمية .

المبحث الثالث

مصر والانفتاح على العالم الخارجى

تخطو مصر خطواتها النهائية للدخول إلى القرن الحادى والعشرين باقتصاد قوى بعد أن تم تصحيح العديد من الاختلالات والمشاكل التى كان يعانى منها قبل برنامج الاصلاح الاقتصادى . حيث بلغ عجز الموازنة فى العام الماضى ٣ر١٪ من إجمالى الناتج المحلى ، ومن المتوقع أن يصل

العجز إلى ١٪ كما يبلغ معدل التضخم فى العام الحالى حوالى ٨٪ ومن المتوقع أن ينخفض إلى ما بين ٦-٧٪ فى العام القادم كذلك أخذ معدل النمو فى إجمالى الناتج القومى تطوره حيث بلغ فى العام الماضى حوالى ٥ر٤٪ ومن المتوقع أن يصل إلى ٥٪ هذا العام ومن المخطط له أن يصل إلى ٧ر٥٪ فى نهاية ١٩٩٧ .

علاوة على ذلك الرصيد الضخم من الاحتياطيات الدولية التى تبلغ حوالى ١٨ مليار دولار وهى كافية لتمويل الزيادة المتوقعة فى النشاط الاقتصادى للسنوات القادمة ويعطى برنامج الاصلاح الاقتصادى الذى تبنته الحكومة الجديدة منذ عام ١٩٩٦ للقطاع الخاص الدور الريادى فى الاقتصاد القومى من خلال برنامج طموح للخصخصة بحيث يترجم هذا الدور إلى نمو حقيقى ولهذا البرنامج هدف رئيسى واحد وهو تحقيق نمو ملموس وهذا يستوجب وجود ثلاث مكونات اساسية وهى : معدلات استثمار عاليه ، نمو انتاجى ملموس ، نمو الصادرات بدرجة كبيرة .

وتأتى المعدلات العالية للاستثمار من خلال الاسراع بالخصخصة والاسراع بالاجراءات التحريرية وايجاد مناخ استثمارى يرعى ويخدم المستثمرين وكذلك العمل على ترويج الفرص الاستثمارية فى مصر من خلال العديد من الخطوات والاجراءات المتمثلة فى وضع قانون استثمار موحد وقانون موحد للشركات ونظام تجارى حديث وكذلك تطوير النظم الضريبية كى تتوائم مع المناخ الاقتصادى العالمى من هنا نجد أن على الدولة فى المرحلة القادمة العمل على جذب المزيد من الاستثمارات وذلك لما يتبعها من زيادة القدرة على الانتاج وبالتالى القدرة على التصدير ، حيث أن المطلوب فى المرحلة القادمة زيادة الاستثمارات الضخمة وما يتبعها من نقل للتكنولوجيا المتقدمة التى تعمل بمفهوم الانتاج بالحجم الكبير والموجة للتصدير وذلك لزيادة قدرة هذا الانتاج على التنافسية فى الاسواق الدولية . لذلك كان هدف الدولة الاول فى المرحلة القادمة هو زيادة الاستثمارات الخارجية لتمويل الانتاجية وتطويرها وتجويدها وبالتالى زيادة التصدير كهدف قومى للدولة .

وفى هذا الخصوص والاهتمام بالتصدير عملت الدولة على أنشاء المجلس الأعلى للتصدير والذى يهدف إلى تشجيع وتنمية الصادرات المصرية ودعم القطاعات التصديرية مختلف أوجه نشاطها ومساندتها وتذليل ما يعترضها من صعوبات وذلك بما يكفل توسيع قاعدة انتشار الصادرات المصرية وفتح أسواق جديدة لها ويحقق لها القدرة على المنافسة فى الاسواق العالمية .

هذا ولقد أعطى المجلس فى سبيل تحقيق ذلك الحق فى اصدار القرارات والاجراءات الكفيلة بأزالة أية معوقات تؤثر على حركة الصادرات وتحديد الحوافز التصديرية والمواصفات الملائمة للسلع المطلوبة بالأسواق الخارجية وغير ذلك من جوانب العملية التصديرية وتعبئة جهود المنتجين والمصدرين من أجل التصدير والترويج للمنتجات المصرية فى الخارج .

ويقوم المجلس بالاسهام فى تطوير وتنظيم الوحدات الانتاجية المتوسطة والصغيرة والصناعات الحرفية والاسر المنتجة بما يخدم عملية التصدير وتطوير التشريعات واللوائح والقرارات المتعلقة بالتصدير والسير فى اجراءات اصدارها واصدار الدراسات التسويقية للمنتجات المصرية فى ضوء احتياجات الاسواق الخارجية وتزويد مصدرى السلع الوطنية بنتائج تلك الدراسات والقيام بكل ما من شأنه الترويج للمنتجات المصرية فى الخارج وفتح أسواق جديدة وأنشاء قاعدة بيانات بالصادرات المصرية والاسواق الاجنبية بما ييسر حصول المصدرين على البيانات والاحصاءات الدقيقة عن الاسواق الخارجية يتيح للمستوردين الاجانب المعلومات الكافية عن المنتجات المصرية .

هذا وتهدف الاستراتيجية المستقبلية للتصدير إلى تحقيق هدفين :

١ - تحقيق التوازن فى ميزان العمليات الجارية وبصفة خاصة خفض أو أنهاء العجز فى الميزان التجارى المتعلق بالمبادلات السلعية .

٢ - تحقيق معدلات عالية ومتسارعة للصادرات السلعية الصناعية والزراعية وكذلك السياحية

لكونها هى المكونات التى تقع عليها الجانب الأكبر من عبء تحقيق التوازن المرتقب فى ميزان المدفوعات المصرى .

وتجدر الاشارة إلى أن استراتيجية تنمية الصادرات ومضاعفاتها تقوم على :

١ – زيادة الصادرات السلعية إلى ثلاثة أمثال ما هى عليه الان .

٢ – تنويع الصادرات وزيادة الاعتماد تدريجيا على الصادرات الصناعية بحيث تصل نسبتها إلى ثلثى الصادرات السلعية .

٣ – مساهمة الزيادة فى الصادرات فى توفير فرص عمل جديدة فكل زيادة قدرها مليار دولار فى الصادرات تخلق نحو ٢٧٠ ألف فرصة عمل .

ويأتى أهتمام الدولة بالتصدير من خلال أقتناعها بأن التصدير هو مصدر النمو فى مصر فى المستقبل وسيكون الاتجاه التصديرى للاقتصاد المصرى هو السمة الاساسية فى العقد القادم ، ولهذا تقوم الدولة حاليا بوضع البنية الاساسية التى تسمح لصناعتها برفع كفائتها وتحسين قدرتها التنافسية ، وكذلك تعمل من خلال الاطار الدولى على الاندماج فى معظم الاتفاقيات والتكتلات .

كما تعمل على اكتساب السوق العربية من خلال اقامة منطقة تجارة حرة عربية وذلك لما تتمتع به هذه السوق من قوة اتساع واستيعاب كبيرة . وفى سبيل الاندماج فى هذا المجتمع الاقليمى والدولى أعلنت عن نفسها أمام جميع دول العالم وذلك من خلال المؤتمر الاقتصادى لشمال افريقيا والشرق الاوسط والذى انعقد مؤخرا فى القاهرة فى الفترة من ١٢ : ١٤ نوفمبر ١٩٩٦ وكانت فرصة لمصر لتعبير عن نهضتها الاقتصادية والحضارية بدءاً من أسلوب الاعداد والتنظيم لاقامة مثل هذا الموتمر الدولى وكذلك الترويج الجيد لمشروعاتها التنموية الاستراتيجية وذلك مبشاركة ايجابية وفعاله من القطاع الخاص الذى أوضح للعالم كله أنه يعمل بمفهوم آليات السوق وذلك من خلال توضيح التجارب الاستثمارية القائمة بالفعل وكذلك المزايا المتاحة للاستثمارات المقبلة فى المناطق الاقليمية الجديدة وذلك من خلال مفهوم واحد وهو الانطلاق لبناء مستقبل جديد للمواطن المصرى وقد أعلن الرئيس مبارك أن سياستنا فى المرحلة الحالية تسعى إلى تحقيق هدف رئيسى هو:

النمو المتوازن والمستديم والجوهرى . ولتحقيق هذا الهدف تعتمد السياسة الاقتصادية على ثلاث محاور رئيسية وهى :

- زيادة فى الاستثمارات
- زيادة الانفتاح على العالم الخارجى
- رفع معدلات النمو

وتم فى هذا المؤتمر عرض التجربة المصرية فى الاصلاح وفى مزايا الاستثمار داخل أرض مصر وكذلك عرض لأهم المشروعات الاستراتيجية والتنموية التى تسعى مصر لاقامتها بأمكانيات القطاع الخاص الوطنى والأجنبى وهى فى ذلك تسعى لاجتذاب الشركات متعددة الجنسيات لما تملة من امكانيات تكنولوجية ضخمة للاستثمار فى مصر وما يصحبها من نقل للتكنولوجيا المتطورة إلى مصر

وفى سبيل العمل على جذب مزيد من الاستثمارات طرحت مصر ولأول مرة على المشاركين بالموتمر الاقتصادى كتيب يحتوى على الخريطة الاستثمارية فى مصر ويتضمن ٨ خرائط تفصيلية منها ثلاث خرائط تتناول المناطق الصناعية والمدن الجديدة فى حين تتناول الخريطة الرابعة الاستثمارات الزراعية والخامسة يتضمن السياحة والسادسة تتناول الطاقة والسابعة تتناول المحميات الطبيعية وتشمل الخريطة الثامنة المناطق الاثرية وتستهدف هذه الخريطة الاستثمارية تحقيق انطلاقة جديدة لتغيير معالم الحياه على أرض مصر بعد أن أصبحت مصر أكبر منطقة جاذبة للاستثمارات فى المنطقة وكذلك تغيير الخريطة الجغرافية السكانية التى تحتوى حاليا على وادى واحد يمثل ٨ ٪ من مساحة

مصر إلى أربع أودية جديدة تمثل ٢٤٪ من مساحة مصر . وتوضح الخريطة إلى أن بناء البنية الاساسية وصلت تكاليفها إلى ١٨١ مليار جنيه تزيد مع نهاية الخطة الخمسية الثالثة إلى حوالى ١٩٠ مليار جنيه .

وقد تناولت مقدمة الخريطة أيضا مشروع ترعة الوادى الجدير والتى ستمكن مصر من اضافة مليون فدان للأراضى الزراعية ٥٠٠ ألف فدان كمرحلة أولى وسوف تقوم الحكومة بتنفيذ هذا المشروع أول يناير القادم وتقدم الخريطة الاستثمارية الصناعية صورة متكاملة للمناطق التى يمكن استغلالها كمناطق صناعية جديدة والمناطق الصناعية الحالية فى الدلتا ووادى النيل .

وتشير إلى وجود ٥٠ منطقة صناعية مخطط لها أن تغطى معظم مساحة مصر وذلك لانشاء قاعدة استثمارية صناعية وتتضمن المناطق الصناعية الجديدة جبل عتاقة ومدينة السادات وبرج العرب ونجع حمادى والواحات الخارجة ومرسى علم . وتوجد ٤٠ منطقة جاءت ضمن الخطة الخمسية التى بدأت عام ١٩٩١ لانشاء ١٢ مدينة صناعية و٤ مدن ، وذلك لاقامة ١٩٠ مدينة جديدة ، وتتطلب خريطة الاستثمارات الزراعية وجود استثمارات فى مجالات التكنولوجيا وتسويق الخدمات لزيادة المساحة المنزرعة من ٧ مليون فدان إلى ١٤ر٤ مليون فدان ، وتجشيع القطاع الخاص على الاستثمار فى مجال الزراعة فى المناطق التى تم تحديدها للاتسغلال الزراعى وتتضمن بحيرة ناصر والبرلس وقارون وبعض الاماكن فى الواحات وخاصة فى الداخلة والخارجة والفرافرة بالاضافة إلى وجود فرص للاستثمار والمشروعات تم التخطيط لها بمشاركة القطاع الخاص وذلك لاستصلاح وتنمية البنية الاساسية لحوالى ٤٥٩ ألف فدان ، مع إمكانية حصولهم على المساعدات الاجنبية مثل مشروع وادى النيل الاقليمى الذى يوفر له الاتحاد الاوروبى مساعدات للأبحاث لاختيار منتجات بديلة من القمح والخضروات بجانب مشروعات خاصة بالرى والصرف يقدم لها البنك الدولى مساعدات .

وتؤكد خريطة الاستثمار السياحية وجود مناطق عديدة للجذب السياحى تشمل أكثر من ٢٢٠ كيلو متر تحت الانشاء من طابا حتى رأس محمد ، و ٩٠٠ كيلو متر على ساحل البحر الأحمر ، وهى مناطق حرة كما حددت الحكومة عدة مناطق لتنويع الاماكن السياحية فى مصر تضم الواحات الداخله وواحة سيوه .

وتشير الخريطة الاستثمارية للطاقة إلى خطط جديدة تشمل منطقة الكريمات وعيون موسى وسيدى كرير ، بجانب انشاء محطتين لتوليد الكهرباء بمشاركة القطاع الخاص عام ٢٠٠١ ، أخرى عام ٢٠٠٢ و ٨ محطات عام ٢٠٠٧ ، وقد بلغ حجم المخصصات المالية فى اطار الخطة الخمسية ١٧ر٧ بليون جنيه بالاضافة إلى وجود فرص للاستثمار فى مجال الطاقة على المستوى الاقليمى تتكلف ٣٤٨ مليون دولار تربط مصر بالاردن وسوريا وتركيا على أن يتحقق ذلك عام ١٩٩٨ ، وهى تغذى وتربط تلك المناطق بايطاليا وتونس وأسبانيا .

وبناء على ذلك فقد طرحت مصر فى هذا المؤتمر ١٨٨ مشروع تصل تكلفتها الاستثمارية ٣٣ر٥ مليار دولار تم التعاقد على مشروعات منها قيمتها ١٠ مليار دولار ويجرى التفاوض حول مشروعات أخرى بين شركاء مصريين وعرب وأجانب بتكلفة استثمارية قدرها ٦ر٨ مليار دولار فى مجالات الصناعات الثقيلة هذا بالاضافة إلى التعاقدات التى تمت اثناء المؤتمر .

دور البنوك فى المرحلة المقبلة :

يُنتظر من هذا القطاع أن يساهم بصورة كبيرة وايجابية فى تحقيق الدفع والتمويل لمرحلة الانطلاقة الاقتصادية ، لذلك فلابد من العمل باسلوب بنوك الاستثمار وليس البنوك المتخصصة والعمل بمفهوم المصرف الشامل وليس البنك التجارى ، وذلك من خلال القيام بالعمليات التالية :

١ - القيام بعمليات التسويق المصرفى على نطاق واسع حيث أن الخدمات المصرفية شأنها شأن أى سلعة تحتاج إلى عمليات تسويقية متجددة مبينة على برامج محدده ، وأن كانت المصارف

تحرص على أن يعتاد عملائها ارتياد مقارها الا أن واقع المنافسة الضارية فى مجال العمل المصرفىْ تحتم على البنوك أن تقوم بعمل الدراسات التسويقية التى تعتنى بتحديد مواقع العملاء المحتملون والعمل على جذبهم بشتى المزايا وذلك عن طريق انتقال المصرف إلى العميل .

٢ – الترويج للفرص الاستثمارية الجديدة فى مختلف المجالات من خلال اعداد دراسات الجدوى الاقتصادية والاعلان بشكل منتظم عن هذه الفرص وتسويقها وتقديم التمويل أو الائتمان اللازم لذلك .

٣ – تمتلك بنوك القطاع العام مجموعة من فروعها الخارجية المنشترة فى الدول العربية وأوروبا وفى كل من لندن وباريس وفرانكفورت وكذا أفريقيا يستطيع من خلالها تسويق المشروعات الاستثمارية فى مصر مع ابراز المزايا التى تمنحها الدولة للاستثمار.

٤ – تستطيع بنوك القطاع العام بما تمتلكه من امكانيات مالية ضخمة من الاشتراك سويا بالاستثمار فى المشروعات ذات التكلفة المرتفعة والتى من المنتظر أن تدر أرباحا على المدى الطويل .

٥ – تقديم القروض لاجال متنوعة للوسطاء والمتعاملين من أجل تمويل الصفقات المالية التى تعقد فى الاسواق مع توفيرهامش أمان للقرض المصرفى .

٦ – توفير التمويل اللازم لانشاء المناطق الحرة المشتركة وتمويل المشروعات المنشأة فيها بغرض التصنيع للتصدير إلى الخارج .

٧ – تقديم التمويل الاسكانى والتنمية العقارية لتنشيط قطاع المقاولات والبناء والتشيد وتنمية المجتمعات العمرانية الجديدة والوساطة فى هذه الانشطة .

٨ – التركيز على الصناعات البينية التى يتميز بها كل أقليم مع توفير التمويل اللازم لها وفتح أسواق جديدة لها والعمل على تسويق انتاجها محليا وعالميا مع التعريف بها للمستثمر (سواء محليا أو عالميا) للمشاركة فى تطويرها .

٩ – تمويل المشروعات السياحية الجديدة فى المناطق السياحية ، وكذلك الصناعات المتعلقة بها .

هذا وجدير بالذكر بأن وحدات الجهاز المصرفى بأتباعها هذه الاستراتيجية وتنفيذها من خلال شبكة الفروع التابعة لها فى كلا من شبة جزيرة سيناء وصعيد مصر ومناطق الوادى الجديد يمكنها النهوض بهذه الاقاليم وذلك من خلال قيامها بعملية الدفع للقطاع الخاص والاستثمارى للاتجاه إلى هذه الاقاليم حيث أطلقت الدولة الحد الاقصى لرؤوس أموال المشروعات التى يتم الموافقة عليها بدون الرجوع للهيئة العامة للاستثمار وذلك فى جميع ارجاء الجمهورية وكذلك منح المستثمرين الاراضى كاملة المرافق فى هذه الاقاليم وتخصيصها لهم دون مقابل إلى أن يتم بدء الانتاج فى هذه المشاريع .

ولاشك أن ذلك سيكون ذو أهمية كبرى لدفع عجلة الاستثمار فى هذه المناطق لما تتمتع به البنوك من ثقة عملاءها وكبار المستثمرين وهذا سيكون بمثابة حجر الاساس للاستثمار فى هذه المناطق حيث أن قيام البنوك بالترويج للمشروعات ودراسات الجدوى الاقتصادية القابلة للتنفيذ لمشروعات أخرى تقام بهذه المناطق سيجعل من هذه المناطق بمثابة المراكز المالية حيث تتوافر الاموال المواجهة للاستثمار بها وكذلك الدراسات المتخصصة القابلة للتنفيذ ، وكذلك الخبرات الفنية فى المجالات الاقتصادية والمالية .